لوحاته

# الوضع السياسي الراهن .. خلاصات وآفاق

أ ) على المستوى الاقتصادى والاجتماعي :

أصبح من قبيل التكرار ، التأكيد على خطورة الازمة الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها البلاد من جراء النهج السائد منذ الاستقلال الشكلي وتراكم عوامل التأزيم سنة بعد أخرى. غير أن الوضع الاقتصادى ، الاجتماعي الراهن ، يستلزم مع ذلك ، وقفه ضروريه بالنظر الى الحدة والعمق اللذان يطبعان الازمة على هذا المستوى ،اذ أنه لم يعد من المبالغ فيه الحديث عن وضعية افلاس حقيقي . كما أن مجمل التدابير والاجراءات الترقيعية التي لجأ ويلجأ لها النظام في الشهور الاخيره تستدعي شيئا من التمحيص لتعرية ظرفيتها كمنافذ للتنفيس على الازمة ولكشف انعدام فعاليتها مادامت تندرج في آطار نفس الهياكل والخيارات المفروضة من طرف الطبقة السائدة.

١ ــ مظاهر التأزم والافلاس الاقتصادى :

ــ تكاثف الانعكاسات السلبية الناجمة عن نهج التبعية والارتباط العضوى بالسوق الرأسمالية العالميه. فضلا عن الاجراءات المتخذة من طرف دول السوق

الاوروبيه المشتركة في اطار سياسة الحمايه التي تنتهجها أكثر فأكثر، تأتي آفاق توسيع هذه السوق أمام اسبانيا والبرتغال، بعد اليونان، لتهدد أهم الصادرات المغربية في هذا الاتجاه (الطماطم والحوامض...الخ). وبغض النظر عن هذه الافاق المظلمة، تعرف الصادرات المغربية حاليا تقهقرا مريعا، حيث أن الفوسفاط، الذي يشكل أهم هذه الصادرات يعرف تقلصا متزايدا في أسعاره؛ كما تضاءلت صادرات المغرب من الطماطم والحوامض وتعمقت أزمة تصدير المنسوجات والمصبرات وغيرها. وبالمقابل تزايد احتياجات المغرب للواردات وبالاخص في مجال الحبوب والسكر (وصل العجز في الحبوب سنة ١٩٨٣ الى ٢٫٤ مليون طن).

ان هذا التأزم في مجال التصدير وتزايد الارتهان للسوق العالميه ينعكس بالتقليص المستمر للمداخيل في مجال الصادرات وبموازاة ارتفاع تكاليف الواردات خصوصا مع حمى ارتفاع سعر الدولار. فتغطية فاتورة استيراد البترول، أصبحت لوحدها تأخذ ٩٠ ٪ من قيمة الصادرات، حيث ستصل خلال السنة الجاريه حسب توقعات الحكومة نفسها الى ٨٫٢ مليار درهم، أي ما يعادل مجموع مبيعات المغرب من فوسفاط وحامض الفوسفوريك وحوامض وأسمدة كانت معلبة أم طريه.

سواء

ـ في مثل هذا الوضع، تصبح الديون والمساعدات الخارجيه، حجر الزاويه في التسيير الاقتصادي وخاصه عندما تصبح هذه الديون تعادل ٩٠ ٪ من الانتاج الداخلي الخام. فقد وصلت الديون الخارجية الى ما يناهز ٢٠ مليار دولار، بحيث لم يعد المغرب عاجزا عن تسديد ديونه المتراكمه فحسب، بل حتى عن تعطيه فوائدها وتكاليفها. واذا كانت هذه القروض الخارجية تشكل تعبيرا في حد ذاتها عن حجم ومدى الافلاس المالي، فانها تشكل في ذات الوقت تكريسا لنفس مقومات الازمه وعلاتها. فمن الواضح أنها ليست مجانية، ففضلا عن كونها تزيد من بسط الهيمنه الامبريالية على بلادنا وتربطها مصلحيا واستراتيجيا بمدائر ومراكز التقرير الامبرياليه فانها مرهونة بتعليمات وشروط محددة ترسم السياسة الاقتصادية التي يجب نهجها، وقد قطع النظام، مقابل حفنات المساعدة، أشواطا بعيده في تطبيق شروط البنك العالمي، وعلى رأسها تخفيض قيمة العملة، حيث انخفضت قيمة الدرهم، من غشت ١٩٨٣ الى ماى ١٩٨٤، بنسبة تقارب ١٨ ٪ مقارنة مع ٢١ عملة أجنبية رئيسية.

ـ استمرار الجفاف وانعكاساته المأساوية، حيث انخفضت مستويات المياه في جل خزانات الري الكبرى الى نسب تتراوح ما بين ٧ و٢٤ ٪ من السعة الكاملة. ورغم سقوط الامطار في المدة الاخيره، فان المحاصيل الزراعية لهذه السنة لن تتحسن بالشكل الكافي. فمحاصيل الحبوب، على سبيل المثال لن تغطي في أحسن الاحوال حتى ٥٠ ٪ من حاجيات البلاد. ان ارتهان الفلاحة لاحوال المناخ وتقلباته غير

تعبير عن خطورة الاختيارات الاقتصادية الرسمية، فقد أصبحت الدولة تلتجيء للبحث، فضلا عن القروض السالفة الذكر، عن المساعدات الغذائية. فبعد التوصل بمجموعة من المساعدات على شكل مواد غذائية من ايطاليا ومن المنظمة العالمية للتغذية (فاو) وضمان امدادات من القمح الامريكي، هاهي ذى الدولة تلجأ عبر وزارة التعاون الى طلب المساعدة الغذائية من جديد..

ـ توجه الدولة الى الحلول المالية التقنية بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي، تلك الحلول التي تضمن التوازنات على الورق، لكنها تؤدى على مستوى الواقع الى نتائج مأساوية بالنسبة لغالبية الجماهير الشعبية في كل المستويات. فالتقشف الذى يشكل محور هذه الحلول يشمل بالدرجة الاساسية الاستثمارات العمومية أى استثمارات الدولة، التي تشكل، كما هو الحال في دول ما يسمى بالعالم الثالث، المستثمر الاول والمشغل الاول في البلاد.. هذا فضلا عن تعليق العديد من المشاريع الانمائية المتعلقه بمجالات حيوية كالنقل والاسكان والتنميه الصناعية، علما بأن ظاهرة الكساد تتقوى أكثر فأكثر متجلية على الخصوص في انهيار العديد من المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة.

## ٢ ـ الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية:

ان اعتماد توصيات وتوجيهات البنك الدولي، وان كان يوفر للدولة قروضا جديدة ويسمح لها باعاده جدولة ديونها القديمة، فانه لا يزيد في الحقيقة الا في تعميق الازمة على المدى المتوسط والبعيد. ذلك أن اللجوء الى الحلول المالية التقنية، بموازاة تجميد الاستثمارات الاجتماعية والانمائية واضعاف القدرة الشرائية وتكسيرها، لا يسمح بانطلاقة اقتصادية جديدة، بقدر ما ينفس عن الازمة المالية، كارقام وموازنات، لكن بثمن باهظ التكاليف وبالغ الخطورة، ألا وهو تخلي الدولة شيئا فشيئا عن أبسط التزاماتها الاجتماعية وبتكريس نفس الهياكل والعوامل التي ولدت الازمة ولا تزال. هكذا، عمدت الدولة طوال الشهور الاولى من هذه السنة الى تخفيض قيمة العمله الوطنية وتقليص دعمها لصندوق المقاصة وتقديم المزيد من التسهيلات أمام الاستثمارات الاجنبية والاستدانة أكثر فأكثر. كل هذا في ظل مجموعة من الاجراءات الديماغوجية المحدودة التأثير. فبرنامج التشغيل الوطني برنامج موسمي لا يتعدى الـ٦ أشهر، ومحاربة مدن القصدير ليست الا غطاء لممارسة الطرد التعسفي وتحطيم هذه المدن على رؤوس أصحابها دون أية بدائل حقيقية، بل أنها ترمي في الحقيقة الى تسهيل التطويق الامني والبوليسي وتشتيت "بؤر

التمرد" . أما مشاريع الانماء بالشمال ، فانها ليست فقط متأخرة ، بل الادهى من ذلك أنها تفتقر للحدود الدنيا للتخطيط والشمولية.. هدفها ، فضلا عن توسيع صفوف الاحتكاريين والرأسماليين ، ذر الرماد في عيون جماهير فرض عليها النظام المنطق الاستعماري "كمعرب غير نافع" . أما حملة مراقبة الاسعار وتعيين محاسبين جدد ، فانها ترمي الى تحويل أنظار الجماهير المسحوقة عن المسؤولين الحقيقيين على تعاستها وشقائها ، عبر تقديم عدد من التجار كأكباش ضحية لهذا الغرض. ان مجمل هذه التدابير ذات بعد سياسي واضح، ألا وهو امتصاص النقمة الشعبية التي عبرت عن نفسها في انتفاضة يناير 84 .

لكن هذه المناورات تبقى جد قاصرة عن تحقيق أهدافها الديماغوجيه نتيجة تأزم الاوضاع الاجتماعية للجماهير يوما عن يوم وفي كل المجالات. ذلك أن هذه الجماهير هي الضحية الاولى لتخفيض الاستثمارات وسياسة التقشف . .

ـ فعلى مستوى الشغل ، جمّدت الدولة منذ الصيف الماضي المناصب الجديدة التي كانت مقررة (١٩ ألف وظيفة) كما تخلت عمليا عن تطبيق التزاماتها ازاء الطلبة المتخرجين والمتعاقدين معها.. وتم تجميد كل مباريات التوظيف الى ما بعد نوفمبر ١٩٨٤. أما في ميزانية هذه السنة ، فقد تم تخفيض اعتمادات التوظيف بشكل عام (بعشرة ملايين من الدراهم في التعليم مثلا ). الى جانب كل هذا تعممت سياسة التسريح والطرد من المعامل والمؤسسات ( ٣ ٠٠٠ عامل بمنجم الفحم بجرادة دفعة واحدة على سبيل المثال ). وفضلا عن تجميد التشغيل أو الطرد من العمل ، هناك التخفيض في ساعات العمل الذى أصبح أسلوبا معتادا لدى أرباب العمل بما يعنيه ذلك من تخفيض في الاجور. ومعلوم أن الاجور مجمده والحد الادني لم يزد الا بـ ٤ ٪ منذ تسعة أشهر مضت حيث انتقل من ٦٨٠ الى ٧١٠ درهم ، علما بأن ٨٠٪ من المعامل المتوسطة والصغيرة لا تطبق الحد الادني للاجور القديم وللان.

ـ هذا في الوقت الذى عرفت فيه الاسعار منذ بداية السنة عدة زيادات ، فضلا عن زيادات غشت الماضي. هذا الارتفاع الذى كان أحد العوامل الاساسية وراء انفجار الغضب الشعبي في يناير الماضي. ورغم الوعد الرسمي الذى أعطي غداة الانتفاضة وبفعلها بعدم الزيادة في الاسعار ، عرفت بعض المواد نسب ارتفاع كبيرة ، أهمها البنزين الذى أثر على النقل وأدى الى زيادة غير معلنة فيه تقارب ١٠ ٪ ، فضلا عن ارتفاعات أخرى في الادوية والطوابع المخزنية. وتأتي الميزانية الاخيرة التي صادق عليها المجلس الوزارى ، بعد طول تأخر ، لتعلن عن زيادات أخرى مقبلة ، حيث تنص هذه الميزانية على زيادة في الضرائب المباشرة بـ ٥ر٢ ٪ ، وفي الضرائب غير المباشرة بـ ٤٤ر٢ ٪ ، وفي الرسوم الجمركية بـ ٢ر٥ ٪ ، ورفع الضريبة

على السيارات بمرتين، وحقوق التسجيل والتنبر بـ ١١ ٪ .. هذا فضلا عن سحب الدعم عن المواد الغذائية باستثناء الدقيق والسكر والزيت.

ـ أما في الميدان الصحي، فان تخفيض اعتمادات التوظيف في هذا القطاع سيصل الى أزيد من ١٣ مليون درهم. وصفة العموميه أصبحت اسما دون مسمى في هذا المجال، اذ يفرض على المرضى جلب الاغطية وشراء الدواء والجبس وخيوط الجراحة... الخ، بل الادهى من ذلك أن العديد من المستشفيات العمومية عمدت مؤخرا الى حذف وجبات الاكل! هذا دون الحديث عن الازمة العميقة التي يعيشها ميدان الصحة سواء من حيث التجهيز أو التسيير والتأطير. وقد تفاقمت في الاسابيع الاخيرة ظاهرة اختفاء أدوية أساسية من السوق، رغم أهميتها وانعدام امكانية تعويضها أو الاستغناء عنها.

ـ وفي قطاع التعليم، تتكاثف الاجراءات النخبوية والتصفوية؛ فبعد حرمان الموظفين الصغار من متابعة التعليم الجامعي وبعد التقليص في المنح الدراسية سواء من حيث عددها أو من حيث قيمتها، أصدرت الوزارة في الشهر الماضي، مذكرة تمنع الرسوب لاكثر من مرتين طوال التعليم الثانوي وتحدد السن الاقصى للقبول في هذا السلك. هذا الاجراء الذي ستكون نتيجته طرد ٤٠ ألف تلميذ في نهاية هذه السنة (من بينهم ١٠ ٠٠٠ في الدار البيضاء وحدها) بتوصية من خبراء البنك الدولي الذين زاروا المغرب في اكتوبر الماضي. كل هذا في الوقت الذي تستمر فيه قوات القمع مرابضتها في الجامعات والمؤسسات التعليمية وتواصل مضايقاتها وتعسفاتها ضد الطلبة، مع استمرار التجميد العملي لمنظمتهم الطلابية (أ. و. ط).

هكذا نجد أن الاوضاع الاجتماعية تسير من سيّء الى أسوأ بترابط مع الاوضاع الاقتصادية المزمنة بكل ما ينتج عن ذلك من تدهور في الاوضاع المعيشية اليومية لاوسع الجماهير الكادحة. ان ملايين الدولارات التي يقترضها النظام، راهنا بذلك حاضر ومستقبل البلاد، لا تؤثر بأيّ شيء ايجابي في واقع الشعب، بل تجلب معها، من خلال تعليمات البنوك الدولية المزيد من الحرمان والتعاسة اليومية.

ب) على المستوى السياسي:

ان النتيجة المنطقية لهذا الافلاس الاجتماعي الاقتصادي، هي المزيد من التضييق على العمل السياسي والنقابي والمزيد من الخنق للحريات الفردية والعامة. فالطبقة السائدة تلتجيء أكثر فأكثر في حربها الشعواء ضد القوى الحية للجماهير الشعبية، الى سلاح القمع والارهاب، لفرض ما عجزت عن تحقيقه عبر الاجماع

الوطني المزعوم . ذلك أن ما يسمى بالانفتاح السياسي بقي انفتاحا نخبويا هامشيا لا يرتكز على أسس مادية ملموسة ، تسمح بالحديث حتى عن اجماع نسبي . وهذا مسار طبيعي ، اذ أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والسياسة المنتهجة من الطبقة السائدة لا تسمح بأدنى وهم بخصوص امكانية ليبرالية ولو كصورة . وقد اضطر النظام أمام ضغط الواقع الموضوعي العنيد لتعليق مهازله الانتخابية وتأجيلها الى شهر سبتمبر القادم ، هذه المهازل التي لم تعد تقنع أحدا ولو بشكل نسبي ، حتى لدى أكثر المتحمسين لها بالامس . فمنذ أزيد من سنة ونصف ، والنظام يحاول جاهدا ودون جدوى ، تجميد أى تحرك سياسي أو نقابي أو جمعوى . فمن المنظمات النقابية ، طلابية كمهرجان المسرح أو مهرجان الشعر ، ومنع المجلات الثقافية مؤخرا .. أصبح النهج الثالث للنظام ، هو شل أية امكانية للتعبير أو التحرك الجماهيرى خارج دائرة اجماع النخبة . ان تضافر عامل الافلاس الاقتصادى وعامل الاختناق السياسي هو شرارة الانفجار الشعبي البطولي الذى هز البلاد في مطلع هذه السنة . ورغم القمع الدموى الوحشي الذى أغرق فيه النظام هذه الانتفاضة ، فان كل مقومات الانفجار تبقى قائمة فالاجراءات التي اتخذها النظام غداة الانتفاضة لن تؤدى في أحسن الاحوال سوى الى تأجيل الانفجار . فالقروض والمساعدات المالية الجديدة ، التي حصلت عليها الدولة لن تزيد الا في تعميق المشكل الاقتصادى . أما المناورات السياسية التي اتخذها النظام ، بدءا مما سمي بحكومة الائتلاف الى حملات مراقبة الاسعار والتشغيل الوطني وغيرها ، فانها تبقى كما تقدم عاجزة عن تغطيه وضع سياسي سمته القمع والارهاب .

فالاعتقالات التي سبقت الانتفاضة وصاحبتها لم تتوقف لحد الان رغم تقلصها من حيث الحجم . كما أن المحاكمات لا تزال تتواصل ضد المناضلين والمواطنين المعتقلين في حل المدن المغربية شمالا وجنوبا غربا وشرقا . وقد أصدرت هذه المحاكم لحد الان قرونا وقرونا من السجن وملايين السنتيمات كغرامات مالية . كل هذا وفق محاضر ومتابعات مهيأة سلفا وتفتقد لادنى شروط النزاهة . كما أن حقوق الدفاع مهضومة ودفوعاته مرفوضة دون نقاش يذكر .

في جو تعميم القمع والارهاب هذا ، بادر الحكم للاعلان مؤخرا عن تحديد موعد الانتخابات البرلمانية القادمة في ١٤ سبتمبر المقبل ، بعد سلسلة من التأجيلات . ان البرلمان المقبل بحكم التجربة السابقة والشروط التي يتم فيها التحضير لتشكيله لن يختلف عن سابقه من حيث المضمون : أى كواجهة شكلية لاضفاء طابع من الدستورية على حكم مخزني مطلق . فاذا كان في حكم الشبه مؤكد ، أن "المعارضة الاشتراكية البناءة" ستعرف نفخا في حصتها من المقاعد كثمن لتواطئها وانجرارها في سياسة

النظام، فان مراكز القرار الرئيسية تشريعا وتنفيذا ستبقى كما كانت دوما فوق "المؤسسات" والحكومات على اختلاف تسمياتها ونعوتها. انه فصل آخر من فصول التآمر والتلاعب بالسيادة الشعبية كغطاء سياسي لنهج ثابت في الحكم وفي ظل حكم الطبقة السائدة بكل شروط اللعبة وقواعدها. وكما أن التجارب الممسوخة الماضية لم تنجّح في تخدير وعي الجماهير والهائها، فان المهزلة الانتخابية المقبلة، لن تكون هي الاخرى بأحسن حظ من سابقاتها.

ان هدف النظام من اللعبة الانتخابية هو اعطاء نفس جديد للاجماع المزعوم خصوصا في مرحلة تتسم بوصول كل مناوراته ومساوماته بشأن القضية الوطنية الى طريق مسدود. واذا كانت هذه القضية قد شكلت بالامس حجر الزاوية في مخطط النظام لفرض مصداقيته وشرعيته داخليا وخارجيا، فانها تندر اليوم بقلب هذه الخطة رأسا على عقب. خاصة وأن مناورة المغرب العربي، مغرب الانظمة، لا زالت كما انطلقت وكما ستبقى، مكبلة بالحسابات الضيقة لكل نظام على حدة ومرهونة بمصالح جد متضاربة ومتناقضة.

غير أن أهم واجهة يحاول النظام من خلالها تركيز دعائمة وضمان استمراره تبقى هي مجال التبعية بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية الامريكية، حيث تعرف علاقاته على هذا المستوى تطورا ملحوظا وبالاخص منذ وصول ريغان الى قمة الادارة الامريكية. فبعد التسهيلات الممنوحة للعدوانية الامريكية في بلادنا، يحاول النظام توظيف موقعه في رئاسة القمة العربية والقمة الاسلامية ولجنة القدس، لخدمة مخططات الامبريالية والصهيونية وجعلهما حريصين على دعمه وتقويته. في هذا الاطار، تندرج الخطوة الخيانية الوقحة الاخيرة التي بادر النظام الى قطعها، والمتجسدة في استقبال شخصيات ومسؤولين صهيونيين بالمغرب في واضحة النهار. وبغض النظر عن خطوره هذه المسألة وما تقتضيه من ردود فعل قاطعه وحازمة، فانها تعبّر في ذات الوقت عن مدى الثمن الباهظ الذى يعبّر النظام عن استعداده لدفعه مقابل ضمان الدعم الامبريالي الصهيوني في وجه الازمة الداخليه العاصفة، اى أن لا حدود قصوى في العمالة والخيانة بالنسبة له، ما دام مصيره مرهونا بها. كل هذا يتم وقوى الاحتراف والارتزاق السياسي تؤكد يوما بعد يوم انجرارها واغراقها في تزكية سياسة معادية للوطنية في أدنى شروطها وحدودها الدنيا.

ج) خلاصات وآفاق :

ان الحقيقة الاساسية التي يفرزها هذا العرض المركز لسمات الوضع السياسي

الاقتصادى الراهن ، هي أن مقومات وعوامل الانفجار الشعبي لا تزال قائمة ، بل انها في تزايد مستمر. فمجمل التدابير التي التجأ اليها النظام قبل وبعد الانتفاضة المجيدة الاخيرة ، تبقى تدابير محدودة التأثير شكلا ومضمونا . كما أن مختلف المناورات السياسية الجارية أو تلك التي يتم طبخها في كواليس النظام ونخبته السياسية ، عاجزة تمام العجز على تسكين وضعية غليان حقيقية. فالاوضاع الاقتصادية الاجتماعية لاوسع الجماهير سائرة في التردى أكثر فأكثر ، وخنق الحريات الفردية والعامة في تصاعد وتكاثف مستمرين . لقد أكدت التجربة الحية للشعوب أن التجويع والارهاب لم ولن يمكنا أيّ نظام كان من حل مشاكله. فتأثيراتهما محدودة في الزمان والمكان أمام صلابة الواقع الموضوعي واصرار الجماهير الشعبية على فرض سيادتها واقرار كرامتها الانسانية.

كما أن الارتياح الغربي للقضاء على انتفاضة يناير وتسارع حكومات أوروبا وأمريكا ودول الخليج لمد النظام بالقروض والمساعدات ، يؤكد هو الاخر الاهمية الاستراتيجية المتزايدة للمغرب ، والتي تجعل من الامبريالية على اختلاف المصالح الظرفيه لاطرافها جزءا من الصراع الداخلي ، بل وعنصرا مؤثرا وفعالا فيه. وبالتأكيد فان هذا الجانب يزيد من تعقيد مهام الثورة المغربية ويطرح أمامها صعوبات أكبر وأكبر.. غير أن التجربة التاريخية أكدت هنا أيضا ، أن تصافر العامل الخارجي لصالح قوى الرجعية والتخلف ليس من شأنه حماية هذه القوى ولا بامكانه وقف المد النضالي الجماهيرى وحرمانه من النصر.

ان مواجهة الحرب الطبقية للنظام وشراسة قمعه ومواجهة النكالب الامبريالي الذى يشكل سند ودعم النظام ، يقتضي التصعيد من وتيرة النضال الديموقراطي للجماهير الشعبية وقواها الحية وتكثيفه عبر الرفع من مستوى وعي هذه الجماهير وتعريسها على النضال المنظم الهادف وشحذ قدراتها وطاقاتها الابداعية على كافة المستويات وفي مختلف الواجهات. ان توجها من هذا النوع يستلزم المزيد من النضال الايديولوجي والسياسي الصارم ضد تمييعات قوى الاحتراف والارتزاق السياسي للمعركة الديموقراطية الحقة ومحاولاتها لسجن هذه المعركة في اطار خط انتخابي مزيف يفتقد لادنى مقوّمات الوجود والعيش في المجتمع المغربي وغير قادر ، وفي أحسن الاحوال ، الا على انتاج تقليد كاريكاتوري ممسوخ للبرلمانية الغربية.

لقد عبرت الجماهير الشعبية المغربية بتضحياتها وتعبّر يوميا بنضالاتها المطلبية وتحركاتها النقابية والجمعوية والثقافية ، عن استعداد كبير للبذل والعطاء ، وهذا ما يجعل الامل في انتصار ارادة الشعب أملا راسخا وقويا لن تنال منه لا ضربات القمع والارهاب ولا الانتصارات الظرفية المهزوزة التي تحققها الطبقة السائدة من

حين لاخر بفضل تواطوءات وخيانات أقطاب الاحتراف السياسي وتجمعاتهم الانتهازية.